

«الحمد لله و الصلاة و السلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه  
السيدة الرئيسة السيد الرئيس.  
أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو و المعالي.  
السيد الأمين العام.  
آيتها السيدات أيها السادة.

يشرفني أن انقل إلي جميع أصحاب الجلالة و السمو و الفخامة و المعالي ملوك و أمراء و رؤساء  
الدول و الحكومات أو ممثليهم المشاركين في قمة الألفية تحيات و تقدير صاحب الجلالة محمد  
السادس نصره الله ملك المغرب.

وقد شرفني جلالته بأن أنوب عنه في إلقاء الخطاب الملكي التالي الذي كان جلالته يود أن  
يلقيه شخصيا أمام جمعكم الموقر لما يليه لقمة الألفية من أهمية بالغة.

و إليكم حضرات السيدات و السادة نص الكلمة الملكية السامية.  
"أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بهذه المناسبة الفريدة و الاستثنائية بالشكر لكل الذين  
ساهموا في الإعداد لقمة الألفية هاته. و أريد أن أخص بالتهنئة السيد الأمين العام للأمم  
المتحدة الذي دعانا لهذا الملتقى لكي ننكب جميعا على إجراء تقييم لما عليه حال العالم ضمن  
رؤية طموحة و جريئة لمستقبل الإنسانية.

لقد شهد العالم خلال القرن المنتهى الأحسن مثلما عرف الاسوأ حيث استفاد من خطوات  
جبارة لم يسبق لها نظير في مجال تقدم العلوم و التكنولوجيا و الاتصالات الشاملة ولكنه عانى  
من الحروب الدامية و التيارات الاستبدادية و الاضطرابات الكبرى بدرجة لا مثيل لها من قبل.

و اليوم وقد تنافست الرؤى الفكرية عالميا حول سمو القانون و المثل العليا للديمقراطية فقد  
عدا بالإمكان أن نجذب الأجيال المقبلة أهوال الرعب و اللامساواة التي يجر تبعاتها القرن  
المنتهى و أن نكسر حيث مازالت قائمة الأغلل المشؤومة للبؤس و الجهل و الإقصاء.

إننا نحن رؤساء الدول و الحكومات بمشاركتنا في هذا الحدث التاريخي لمن واجبنا أن نقر  
رسميا و نحن ندخل الألفية الجديدة بأننا عازمون على رسم أفق جديد للإنسانية غايته بلوغ  
الكمال في العدالة و إشاعة روح التعاطف في التضامن.

السيدة الرئيسة السيد الرئيس.

إن هذا الأفق الجديد للإنسانية يبنى أولا على مفهوم قوامه " الأمن الإنساني الشامل " بمعنى  
أن لا يشهد أي مكان في أنحاء المعمور موت طفل من الجوع و لا انتشار و باء و لا حدوث توتر  
عرقي و لا اعتداء على امرأة بسبب الميز أو امتهانا لكرامتها و لا انتهاكا لحق التعبير و لا معاناة  
مهاجر لمحنة الإقصاء و لا حرمان إنسان من التربة و لا نزاعا حول مياه مشتركة و لا محنة يعانيتها  
أناس من جراء عقوبة جائرة.

و يبنى هذا الأفق الجديد أيضا على التناسق الاستراتيجي و المؤسساتي إذ لا يتحقق حسن  
التدبير محليا إلا في سياق ديمقراطية عالمية كاملة ينعشها نظام الأمم المتحدة فعال و متوفر  
على كل الموارد البشرية و المالية الملائمة و الكفيلة بجعل مختلف منظماته تنهض بالمهام  
الكونية الموكولة إليها.

و في هذا الصدد يستحسن بعد ما طال الانتظار العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة بتحيين  
بعض مقتضياته التي أصبحت متجاوزة مع الاحتفاظ بالمبادئ ذات المغزى الكوني التي بنيت  
عليها تلك المنظمة ذات الخصوصيات الفريدة و المنتظر منها أن تلعب دور المحرك في  
عملية التدبير الكلي للمشاكل العالمية.

و يستحسن في نفس السياق أن نغتنم الدفعة السياسية لهذه القمة للسير قدما بعملية إعادة  
هيكلة مجلس الأمن حتى يتيسر لهذا الجهاز ذي الأهمية القصوى أن يعكس الهندسة  
الجيوسياسية الجديدة للعالم وذلك وفق أفضل شروط التجرد و النزاهة و الفاعلية و التمثيلية و  
المشروعية التي لا تقبل أي طعن و نزاع.. ذلك أنه منذ الإصلاح الذي يعود إلى سنة 1963  
تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار الثلثين وقد حان الوقت لتوسيع تمثيل  
المجموعة النامية بالمجلس مع إيلاء معيار الالتزام الفعلي بالحفاظ على السلم و الأمن  
الدوليين ما يستحقه من الأهمية.

ومن جهة أخرى فإن ما يعرف بالفجوة الرقمية لن يتأتى تقليصها إلا عبر ديمقراطية تكنولوجية  
تقر بحق الجميع في اقتناء تكنولوجيات الإعلام باعتبارها ملكا عاما مشاعا.

وأخيرا فإننا نؤمن إيماننا راسخا بأنه يتعين على نظام عالمي مبني على أساس القانون والإنصاف وأن يحد من اختلالات الاقتصاد العالمي ويقلص من المفعول العكسي لحركة رؤوس الأموال المسخرة للمضاربة فضلا عن أثره الحاسم في تقليص الفوارق الطبقيّة الاجتماعيّة والجهوية عبر العالم.

وفي هذا المصمار نود أن نذكر بمضمون النداء الذي وجهه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته من مراكش في أبريل 1994 بمناسبة ميلاد المنظمة العالميّة للتجارة والذي دعا فيه إلى تفعيل نظام لحسن التدبير متعدد الأطراف وشامل خاصة عن طريق التنسيق والتناسق المحكم للعمليات التي تباشرها مؤسسات "بروتن وودز" و المنظمة العالميّة للتجارة.

السيدة الرئيسة السيد الرئيس.

إن مجمل المؤشرات والإحصاءات المتوفرة وما يستنتج من التوجهات العشوائية التي تطبع هندسة الاقتصاد العالمي تدل هي الأخرى بأنه قد أصبح من المحتم إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية المستديمة و إلا تم الحكم على شرائح واسعة من البشرية بالفقر الذي لا حد له مع ما يترتب على ذلك من أخطار قد تزج بالعالم في زوبعة من الاضطرابات يكون من عواقبها القضاء على ما حققه القانون الدولي من خطوات واعدة وما تم من انفراج نسبي على الواجهتين الأيديولوجية و الجيوسياسية.

إن الدورة الطارئة التي ستجتمع على أعلى مستوى في السنة المقبلة لبحث موضوع "الشراكة الدولية من أجل التنمية" تتيح فرصة استثنائية لابتكار تصورات خلاقة و توفير موارد إضافية لفائدة العالم النامي الذي يزرح حاليا تحت وطأة تحفظ المانح و عدم اكتراث المستثمر.

وهذه المبادرة فضلا عن أنها ستكون بمثابة الفعل المؤسس لجيل جديد لدبلوماسية متعددة الأطراف فإنها ستكون كذلك نواة لتضامن فعال بين الناس و منطلقا لما يمكن التعبير عنه " بالوطنية الكونية".

وفي هذا الصدد فإن القارة الأفريقية المهمشة في كل مناحي الحياة الدولية لهي في أمس الحاجة إلى استراتيجية لتأهيلها في مستويات متعددة تتضمن على وجه الخصوص التخفيض الملموس لمديونيتها الخارجية و رفع الحواجز الحمائية التي تحد من مردودية منتوجاتها المبخوسة القيمة ووضع برامج للهيكلة تتلاءم وتهدئة نزاعاتها وتنمية سريعة لمواردها البشرية و تحويلات التكنولوجيا الملائمة ومساعدة مالية تتطابق بنيويا مع متطلباتها.

وفي هذا الشأن فإن المملكة المغربية تقترح قيام منظمة الأمم المتحدة بوضع آلية دائمة على أعلى مستوى مكلفة بتفعيل القرارات المتخذة من قبل المجموعة الدولية لصالح إفريقيا.

إننا نشكركم على حسن انتباهكم ونتمنى لكم التوفيق في إنجاح هذا التجمع الألفي الذي كرس له أميننا العام وسائر الموظفين الأممين بتعاون مع ندوة المنظمات الغير الحكومية سخي جهودهم وكامل عنايتهم ودرابتهم".

انتهى نص الكلمة الملكية السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. »

MAP